مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي " الإطار القانوني والبعد السياسي "

المدرس

علي محمد حسين[1]

alial – amry . 1955 @ yahoo.com

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تقصي بواعث وتداعيات مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي في بعديها السياسي والقانوني ومحدداتها الداخلية والخارجية ...... وتعالج طبيعة النظم والكيانات السياسية الحاكمة فيها والاشكالية التي تتعلق بمفهوم الشرعية وعلاقتها بالحدود السياسية لدول المنطقة وسلوكها السياسي الخارجي .

إذ تركز الدراسة على بعدين أساسيين لمشكلات الحدود في المنطقة اولها داخلي، يرتبط بوجود الدولة ونشأتها، والثاني خارجي يرتبط بالنظام العالمي وطبيعة ودرجة اختراقه للنظم والكيانات السياسية الحاكمة.... هذا الاخير الذي يلعب دوراً كبيراً في صناعة القرار في سياساتها الخارجية الخاص بمشكلات الحدود .... حيث تكتسب نزاعات الحدود في هذه المنطقة الحيوية من العالم حضوراً متفاوتاً وغير مستقر في اطار السياسة الدولية والاقليمية .

المقدمة :

تعد مشكلات الحدود ظاهرة ذات طابع عالمي ، وان اكثر الحروب والنزاعات حدةً وتأثيراً في السياسة الدولية نشأت حول مسألة الحدود واشكالياتها ، وفي منطقة الخليج العربي ، كانت مشكلات الحدود حاضرة بقوة .. وتكاد تكون واحدة من ابرز مظاهر الحياة السياسية تعقيداً من خلال ارتباطها الوثيق بمشكلات نشوء الدولة الحديثة في اقليم الشرق الاوسط ، والذي

[1] مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

تم قيامه قسرياً بتأثير القوى الاستعمارية الغربية . حيث ينظر الى موضوع الحدود على انه أحد أهم الأسس الذي يرتكز عليها كيان الدولة وشرعية النظام السياسي الحاكم فيها .

ان مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي بوصفها وحدة اقليمية ، تشكل معضلة شائكة ومتشعبة وشديدة التعقيد في اطارها القانوني وفي ابعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية – وفي موروثها التأريخي ومفاعيلها الراهنة ، وان العامل الخارجي هو من زرع بذور هذه المعضلة ووضع العراقيل أمام تسويتها .

وتبعاً لذلك ، فقد اكتسبت نزاعات الحدود في منطقة الخليج العربي حضوراً متفاوتاً وغير مستقر في اطار السياسة الدولية والاقليمية ، وبرزت اكثر تلك النزاعات في الحالات التي كان أحد اطرافها غير عربية مثل ايران ، واخرى عربية على اطراف الخليج والجزيرة العربية مثل العراق واليمن .. وهو ما سوف تركز عليه الدراسة التي تنطوي على فرضية مفادها ، ان مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي بكل ابعادها وتجلياتها ،انما جاءت نتيجة سلوك وحداتها السياسية وطبيعة نظمها السياسية المحكومة بتاثير العامل الخارجي المتمثل بطبيعة النظام الدولي ودرجة اختراقه لتلك النظم ... ومن اجل الإحاطة بالتساؤلات التي تطرحها هذه الفرضية ، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي وفي اطار هيكلية تنطوي على ثلاثة مباحث :

الأول / نزاعات الحدود في اطار القانون الدولي والمحددات الداخلية والخارجية .

الثاني / محددات البيئة الاجتماعية وبنية النظام السياسي .

الثالث /المحددات الدولية والتدخل الخارجي .

هذا فضلاً عن المقدمة والخاتمة .

المبحث الأول

نزاعات الحدود في اطار القانون الدولي والمحددات الداخلية والخارجية

تعد مشكلات الحدود ، واحدة من ابرز مظاهر الحياة السياسية في النظام العالمي ، وتكتسب بعداً شديد البروز في منطقة الشرق الاوسط ، واكثر تعقيداً وتركيزاً في منطقة الخليج والجزيرة العربية كنظام اقليمي فرعي يتمتع بقدر من الخصوصية في اطار النظام العالمي .. وان

دراسة مشكلات الحدود في هذه المنطقة الحيوية من العالم ، تعد مدخلاً لدراسة السياسات الاقليمية ، فضلاً عن تداخلاتها المعروفة ضمن اطار النظام السياسي الدولي .

واذا كانت مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي قد برزت قبل تشكلها في دول وامارات ومشيخات ، فإنه يشير الى عمق المشكلة وحساسيتها وارتباطها بالجانب السياسي والثقافي والتأريخي وفي مدركات وذهنيات النخب الحاكمة فيها والتي تدور حول اشكالية الحدود ، تلك المعضلة التي تجاوزت ميدان السياسة الى ميادين اخرى كالدين والاجتماع والاقتصاد والثقافة[١] .

بمعنى آخر ، فإن مشكلات الحدود ارتبطت بالجوانب الاجتماعية / القبلية والجغرافية وانماط العيش ، وانها سابقة لوجود الدول والامارات في الاقليم .. وقد تم رسم حدودها بموجب اتفاقيات عرفية أو بحسب موازين القوى القبلية والسياسية أو بتدخل قوى كبرى عالمية وقوى اخرى رئيسة في النظام الاقليمي .. غير أن الدراسات الجيوبولتيكية اعادت النظر في ترسيم الحدود بالمعنى الحديث الذي يتسق مع تطور النظام العالمي وطبيعة الصراع الدولي في المنطقة[٢] .

وقد اهتمت هذه الدراسات بالجذور التأريخية لمشكلات الحدود كجزء من التطور التأريخي وتكوين النظام الاقليمي الخليجي في سياق دراسة العوامل المحلية والاقليمية والدولية .. وما نجم عنها من توترات سياسية بين اطراف النظام الاقليمي كأنعكاس للأسس الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .. لمشكلات الحدود ، لازالت تداعياتها حاضرة الى الآن وانها قابلة للتفجر في أي لحظة .

لذلك فان دراسة مشكلات الحدود تنطلق من مناهج عدة ، نظراً لتداخل هذه الاشكالية بين ابعادها السياسية والتأريخية والاقتصادية والاجتماعية ، وهذا التداخل في دراسة مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي ، يتطلب اعتماد عدد من المداخل المنهجية والتحليلية

---

[١] انظر على سبيل المثال ، محمد علي القرا ، العولمة والحدود – مجلة عالم الفكر ، الكويت ع (٤) نيسان / أيار ٢٠٠٤ ص ٦٨ وما بعدها .

[٢] المصدر نفسه.

، ويعد حقل الجغرافية السياسية أحد أهم المناهج الدراسية وهو محكوم بطبيعة العلاقات الدولية وينطوي على ابعاد عدة في دراسة هذه الظاهرة من بينها الآتي[1] :

* **البعد التأريخي** : النزاعات الحدودية تتداخل مع طبيعة العلاقات البيئية واتجاهاتها .. ذلك أن النزاع التأريخي بين طرفين ، يجعل العلاقة متوترة بينهما أو محاطة بمخاوف دائمة واجراءات احترازية ، وتنعكس ايجابياً عندما تكون العلاقات البيئية جيدة .

اذ يشكل البعد التأريخي أهم العناصر المؤسسة في منطقة الخليج العربي ، ويتداخل ذلك مع الحدود التي فرضتها القوى الكبرى وساهمت في وجودها وبقائها في المنطقة .. حيث ان عدد من النزاعات القائمة تأسس على خرائط رسمت خلال المرحلة الاستعمارية، ولاسيما بعد الحرب العالمية الأولى (دور المقيم البريطاني برسي كوكس) .

* **البعد الجغرافي والاقتصادي** : فانه يتعلق بطبيعة الأرض المتنازع عليها والموارد البشرية والاقتصادية والقدرة العسكرية ، وما اذا كانت الحدود سهلية أو جبلية أو نهرية .. أو فيها موارد نفطية او تتمتع بأهمية جيوستراتيجية ، وهذا البعد هو مايميز المناطق المتنازع عليها في منطقة الخليج العربي .

* اما **البعد الديموغرافي** : فانه يتعلق بطبيعة الامتداد السكاني على جانبي الحدود – والذي ينطوي على مسألة الانتماء القبلي أو السياسي كما هو الحال مثلاً بين العراق والسعودية . وينشأ عن الامتداد السكاني على جانبي الحدود مشكلات تتعلق بصعوبة الفصل بين القبائل او القبيلة الواحدة وتأسيس الحدود .. وربما تبرز قوى انفصالية أو عوامل توتر واضطراب بين الدولتين .

وفي الجانب المعرفي المفاهيمي – فان الحدود هي خطوط مادية أو افتراضية تتحدد على سطح الارض أو المياه أو الفضاء الخارجي ، والتي تفصل الحيز الجغرافي البشري للوحدات السياسية (الدول) تجاه وحدات اخرى اذ تشمل الحدود ، اليابسة ومجاري الانهار والمسطحات المائية والبحار والمجال الجوي ، وهذه تحددها على الاغلب الاتفاقيات الدولية .. وتعرف كذلك ، بأنها

[1] انظر ، يوسف سليمان علوش ، مشكلات الحدود في منطقة الخليج والجزيرة العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة – مقدمة الى كلية العلوم السياسية / جامعة دمشق / دمشق ٢٠٠٩ ، ص ص ٢٧ – ٢٨ .

الخطوط الوهمية على سطح الارض والتي تفصل اقليم دولة عن اقليم دولة اخرى – وهو النطاق الذي تستطيع الدولة أن تمارس منه سيادتها[1].

وتتخذ نزاعات الحدود ، اشكال ومظاهر مختلفة منها سياسية وقانونية واخرى اقتصادية وثقافية واعلامية ، وقد تتخذ اشكالاً مركبة بين هذا وذاك .. وتتخذ النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي المظاهر الآتية[2]:

١. **النزاعات العسكرية** : وهي تعبر عن ارادة طرف واحد أو اكثر في اللجوء الى الخيار العسكري لحل النزاع .. وهذا الخيار يمكن ان يتخذ اشكالاً مختلفة ، كما انه قد لايحقق الاهداف المرجوة . ولعل ضعف الدول المعنية في هذه المنطقة وحداثة تكوينها وارتباطاتها الدولية ، ولاسيما بالولايات المتحدة الامريكية ومظلتها الامنية ، هي من العوامل الرئيسة التي تجعل هذا الخيار محدوداً اذ قد يؤدي الخيار العسكري الى تغيير الوضع القائم ويقوض الاستقرار في المنطقة ، كما هو الحال في النزاع العراقي – الايراني والنزاع العراقي – الكويتي ولكن بالرغم من نشوب الصدام المسلح الذي خلق نتائج كارثية لهذا الدول ، غير ان الاوضاع عادت كما كانت عليه قبل بدء النزاع .

٢. **النزاعات السياسية** : وهو الشكل المتداول لنزاعات الحدود في المنطقة .. ويمكن أن يتخذ شكل المعالجة السياسية مباشرة ، حيث تقرر الدولة سلفاً بأنها تتعاطى مع موضوع النزاع بالوسائل السلمية السياسية ، أو انها تعتمد السياسة أولاً فيما تكون القوة خياراً آخر كاستمرار لوسيلة السياسة " كما يرى كلاوزفيتز " ، وقد تكون مسألة النزاع الحدودي عنواناً للصراع السياسي بين الاطراف المتنازعة – وهي في هذه الحالة تعكس شكلاً ايديولوجياً ، ولاسيما في حالات التوتر الشديد حين يرى احد الاطراف ان من مصلحته وضع قضية الحدود في أولى اولوياته . ومن جانب آخر قد يأخذ موضوع النزاع الحدودي صراعاً على الموارد والنفوذ والسياسات الاقليمية والتحالفات ،

---

[1] لمزيد من التفاصيل انظر ، فيصل عبد الرحمن طه ، القانون الدولي ومنازعات الحدود ، القاهرة – دار الامين للنشر ، ١٩٩٩ ص ٢٢ وما بعدها .

[2] يوسف سليمان علوش ، مشكلات الحدود .. م س ذ ، ص ص ٤١ – ٤٣ .

ويرتبط الجانب السياسي هنا بارادات الاطراف وشعورها بجدوى قوتها وامكاناتها المادية والمعنوية وطبيعة علاقاتها الخارجية حيال الطرف الآخر . وقد يبرز النزاع الحدودي نتيجة عوامل اخرى ، اذ يكون ذريعة لنزاع او عنواناً لتصدير المشكلات الداخلية والقاء تبعاتها على المحيط الخارجي ، ولاسيما النظم التي تفتقد للشرعية في الداخل .

٣. **النزاعات القانونية** : وتتأسس على معايير القانون الدولي ، ومحكمة العدل الدولية وهو الخيار الذي ينسجم مع الأطراف القانونية التي تتطلب موافقة المتنازعين على ولاية المحكمة الدولية في موضوع النزاع الحدودي .

لم يكن هذا الشكل مألوفاً في منطقة الخليج العربي ، لكون دولها حديثة العهد ، كما ان ترسيم الحدود ارتبط بالحقبة الاستعمارية المتأخرة وليس على الاطراف المعنية القدرة على اقرار الابعاد القانونية لمواقفها بصورة حاسمة ، الأمر الذي يسهم في اعطاء النزاعات المعنية طابع الغموض – واحياناً غير قابل للحسم .

ويمكن القول هنا بأن احالة النزاع الذي كان قائماً بين قطر والبحرين حول بعض الجزر البحرية الى محكمة العدل الدولية ، كان شكلاً من اشكال الادراك لدى الطرفين باستحالة تحقيق هدف كل منهما بالوسائل العسكرية .. وقد شكلت تسوية النزاع بين قطر والبحرين نموذجاً لتسوية النزاعات في المنطقة ، بالرغم من وجود خيارات اخرى لتسوية النزاعات الحدودية كما جرى بين السعودية وقطر اللتين توصلتا الى حل سياسي من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين[١] .

لذلك يغدو بالامكان القول ، بأن الرؤية السياسية لمشكلات الحدود تتراوح بين محددين : الأول هو الادراك بحساسية النزاعات ومحدودية القدرة على حسمها ، والثاني هو نظام الاختراق العالمي الذي يحدد السقوف العليا للتوترات البيئية ، بحيث يعيد النزاع الى حالته الاولى ، اذ يصبح الخيار العسكري مستحيلاً من حيث النتيجة .

لذلك ، فإن الخيار القانوني في حل نزاعات الحدود ، هو الاكثر ضماناً فيما لو اعتمدته الاطراف المعنية وهو الخيار الاقرب الى الواقعية السياسية .

---

[١] المصدر السابق ، ص ٤٤ .

وتعد المحددات الداخلية والخارجية التي ترتبط بكل من البيئتين الاقليمية والدولية ، فضلاً عن البيئة الوطنية (الداخلية) مدخلاً مناسباً لدراسة مشكلات الحدود في المنطقة العربية ومنها منطقة الخليج العربي ، وبقدر مايتعلق الأمر بالبيئة الداخلية ، فان مشكلات الحدود ، واحدة من اشكال الصراعات الخاصة في المنطقة ، سواء كانت اسبابها داخلية أم خارجية اقليمية أم دولية — وتتخذ احياناً عناوين اخرى من قبيل الصراع على اماكن وجود النفط ، الجزر ، الممرات المائية والمراعي وفي اطار النفوذ القبلي — السياسي[1] .

فمن حيث المحددات الداخلية ، فإنها تشكل أحد أهم عوامل النزاعات — الحدودية في الاقليم ، ذلك أن البعد الداخلي بعوامله الاجتماعية وطبيعة النظام السياسي والموارد المائية ، يشكل عاملاً رئيساً في نشوء النزاعات على الحدود . اذ أن أحد أهم الوسائل التي كان يستخدمها الحاكم في المنطقة العربية لتوسيع نفوذه وقمع معارضيه أو منافسيه .. وينطبق هذا الحال على المملكة العربية السعودية حتى بداية تأسيسها عام ١٩٣٢ في اطار الصراع الذي كان قائماً بين آل سعود من جهة وآل الرشيد والاشراف الهاشميين من جهة اخرى في مجال الضم والاستيلاء على الاراضي . ومنها من رسمت حدودها القوى الغربية الاستعمارية (بريطانيا وفرنسا) كما هو الحال بين العراق وشرق الاردن — على سبيل المثال — اذ رسمت الحدود على خارطة بيضاء من قبل سياسيين بريطانيين بعد الحرب العالمية الاولى ، بينما رسمت الحدود بين المملكة العربية السعودية والكويت والعراق من قبل السير (بيرسي كوكس) المندوب السامي البريطاني في (مؤتمر العقير) عام ١٩٢٢ ، اذ اخرج من جيبه قلماً أحمر ، وفي دقائق معدودة رسمت الحدود[2] والتي خلفت وراءها نزاعات الحدود بين العراق والكويت وكانت أحد الاسباب الرئيسة لأزمة عام ١٩٩٠ وما تلاها من تداعيات مازالت قائمة .

وقد عكس ترسيم الحدود ، الاهداف السياسية للمصالح الغربية ، فالعراق الذي تقدر مساحته بنحو ٤٤٠ ألف كم^2 وسواحله البحرية على الخليج ٥٨ كم فقط في حين مساحة

---

[1] نفس المصدر ، ص ٤٤ .

[2] فصل السير بيرسي كوكس ، الكويت كدولة مستقلة داخل اطار السلطة العثمانية عام ١٩١٣ في المؤتمر الانكلو — عثماني ، انظر نفس المصدر ص ٤٥ .

الكويت تقدر بنحو ١٨ ألف كم[٢] وسواحله على الخليج تقدر بنحو ٥٠٠ كم لما يشكله ذلك وضعاً أقل مايقال عنه بأنه غير طبيعي وغير منطقي بالمرة بين دولتين . وكذلك الحال بالنسبة لبقية امارات ومشيخات الخليج التي شكلتها بريطانيا دولاً قبل انسحابها عام ١٩٦٨ ، تاركة خلافات الحدود فيما بينها كما هو الحال بين السعودية والكويت ، والسعودية والامارات وعمان حول واحة البريمي والشريط الحدودي الذي يفصل بينهما ، وكذلك مشكلات الحدود بين قطر والبحرين حول جزر حوار[١] .

وقد جعلت بريطانيا بعض الدول تمتلك موارد واخرى تفتقر لها ، كما انها خلقت جذور النزاع على اماكن وجود النفط في المناطق المتنازع عليها – والذي كان مرتبطاً بالمزايا البترولية الممنوحة للشركات البريطانية والامريكية ، تلك الأخيرة التي ساهمت في سياسة بلادها في رسم الحدود في المنطقة ، مما ادى من ثم الى التنازع حول شرعية الدولة في حقبة مابعد الاستقلال وبروز الايديولوجيات القومية التي تدعو الى الوحدة في مقابل التيار المحافظ المضاد لها ، مما عرض المنطقة الى التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية ، اذ توزعت اتجاهات الطبقة السياسية في المنطقة الى ولاءات متناقضة ومتعارضة ، وأمسى الصراع على المنطقة أقليميا ودولياً .

وكانت الدولة عبر مراحل تأسيسها في المنطقة عرضة لعوامل متعددة اثرت في طبيعة تشكلها وفي دورها وهذه العوامل هي[٢]:

١. المتغير الدولي : حيث انها نشأت تحت تأثير تغيرات عالمية ، وخاصة تلك المتغيرات الواقعة مابين تفكك الدولة العثمانية واختراق الدول الاوربية (بريطانيا وفرنسا وايطاليا) للمنطقة العربية ، أما احتلالا أو وصاية أو انتداباً ، فضلاً عن زرع اسرائيل في قلب المنطقة .
٢. آثار الحرب الباردة والقطبية الدولية في تقرير طبيعة الدولة ومؤسساتها وادواتها ، ولاسيما بعد تعرض الدولة في المنطقة العربية لمحاولات الاستقطاب الدولي في القرن العشرين .

---

[١] نقلاً عن نفس المصدر ، ص ٤٦ .
[٢] ثامر كامل محمد ، الدولة في الوطن العربي على ابواب الألفية الثالثة ، بغداد – بيت الحكمة / ٢٠٠١ ص ص ١٢ – ١٣ .

٣. الآثار التي تركتها حقبة مابعد الحرب الباردة وظهور دعوات العولمة التي عبر عنها على سبيل المثال مشروع الشرق الاوسط الكبير .

لذلك ، فإن الدولة العربية بمنظومتها الحاضرة ، هي ظاهرة أنشأتها الدول الاوربية ، من حيث حدودها ومؤسساتها ، فإنها تبعاً لذلك تعد ثمرة هجينة وولدت ولادة غير طبيعية من قبل قوى اجنبية .

أما الدولة التي نشأت في منطقة الخليج ، فقد مثلت نموذج الدولة القهرية في اعتمادها القوة العسكرية في اخضاع المناطق والحاقها بمركز السلطة ، اذ جاءت على اساس قرابة الدم أو العصبية الدينية / المذهبية والعشائرية ، وأساسها الايديولوجي تمثل في الادعاء بالاستحقاق التأريخي القهري لمناطق الحقت بقوة السلاح[١] .

وتعد المملكة العربية السعودية النمط الابرز للدولة القهرية التي قامت على اساس توسع السلطة أو العصبية السياسية من الاطراف الى المراكز الحضرية كما هو الحال في ضم الحجاز والمناطق الشرقية – والشمالية من الجزيرة العربية .. وقد كان للقبائل دور بارز في نشأتها عسكرياً عبر مشروع الاخوان وتوطينهم في الهجر بعد ان هجروا حياة البادية واستقروا فيها منذ عام ١٩١١ ثم توسعت ومدت سلطاتها على بقية المناطق والقبائل بشكل معاكس لما هو معتاد في تأسيس الدول (أي من المركز الى الاطراف) – ومن خلال هذا الامتداد تم اخضاع المراكز المدنية الأكثر أهمية في شرق الجزيرة العربية وغربها – متمثلاً بمناطق الاحساء والقطيف والحجاز وحائل عبر التوسع والاحتلال .

من هنا جاء توظيف ثنائية (الدين – القبيلة) لتأسيس جيش بدوي عقائدي قادر على كبح القوى المحلية في نجد ، ومن ثم مجابهة الجيوش المنظمة في شرق الجزيرة وغربها . اذ أن وجود جيش الاخوان كان ضرورة لتأسيس الدولة السعودية .. ولم يكن بالامكان اخضاع القبائل بالقوة لوحدها ، وانما بسلطة الدين ، فكانت الوهابية الوعاء الايديولوجي للتوسع وتكوين المملكة العربية السعودية[٢] .

---

[١] محمد فؤاد ، ازمة الدولة في الخليج على الموقع الالكتروني: WWW. Gulfisues. Net /index . 20 htmal

[٢] حمزة الحسن ، الوهابية .. ايديولوجياً اخضاع أم ايديولوجيا حكم – على الموقع الالكتروني WWW. Gulf isues . net

والقبيلة كانت واحدة من ثلاثة اطراف وقع عليها عبْ تشكيل الدولة السعودية الحديثة : رجال المذهب الوهابي الذي وفر الغطاء الديني والاطار الايديولوجي للتوسع في مناطق الجزيرة العربية ، واسرة آل سعود التي مثلت القيادة السياسية المدركة لمهامها واهدافها ، والطرف الثالث تمثل بالقبائل النجدية القوية التي شكلت القوة العسكرية في مهمة اقتحام الكيانات الاخرى في الجزيرة .

المبحث الثاني

محددات البيئة الاجتماعية وبنية النظام السياسي

تعد الوحدة الرئيسة المكونة للبناء المجتمعي في منطقة الخليج العربي هي القبيلة كمكون اجتماعي / سياسي واقتصادي وعسكري ، وقد اتخذ مفهوم شرعية الحكم فيها أشكالاً عدة ، بدءً بالشرعية الدينية وصولاً الى شرعية (الحق التأريخي) . فالأسر الحاكمة في البحرين وقطر ، أخذت بشرعية العرف القبلي وحق القبيلة بدلاً من الشرعية الدينية ، وبعدها تحولت من شرعية العرف القبلي الى شرعية الأسر الحاكمة ضمن القبيلة ، اذ لم يكن بمقدورها الأخذ بشرعية الحق التاريخي ، كما هو الحال مع السعودية التي تعد مثالاً للشرعية الدينية التي تحولت فيما بعد الى شرعية الحق التأريخي بفضل الدعوة الوهابية نسبة الى الامام محمد بن عبد الوهاب[1] .

والقبيلة في منطقة الخليج العربي ، واحدة في سماتها وخصائصها ، على الرغم من تنوعها وخلافاتها وصراعاتها .. وهي في ساحل الخليج قبائل أو أسر هاجرت من الجزيرة العربية ، سواء في الكويت أو البحرين أو قطر أو الامارات العربية المتحدة ، وتاريخ المنطقة حافل بالتحالفات السياسية والتوزيع الجغرافي والاجتماعي للقبائل ، ومنها قبائل رئيسة قوية لعبت دوراً مهماً في تاريخ المنطقة وتفاعلاتها الاجتماعية / السياسية ، وبعضها قبائل ثانوية انضوت تحت لواء القبائل القوية[2] .

---

[1] انظر ، عبد الجليل مرهون ، نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية ، مجلة شؤون الاوسط ، (١٢) تشرين /٢، ١٩٩٢ ص ص ٤٧ – ٦٥.

[2] عبد المالك خلف التميمي ، القبيلة في منطقة الخليج العربي في النصف الثاني من القرن العشرين ، مجلة شؤون عربية ع (١١٢) صيف ٢٠٠٥ ص ٢٢٥ .

اذ يمكن القول ، ان ظاهرة الحدود في منطقة الخليج العربي مرتبطة بالقبلية ، فالحدود قبيلة أو تحالفات قبلية سياسية في حقبة ماقبل الاستعمار ، فالطبيعة القبلية ، بسماتها المتمثلة في الرعي والصيد والترحال الدائم والتجارة مما كان له الأثر البالغ في سيادة المفهوم المرن لفكرة الحدود أي تغير الحدود حسب توافر وسائل الحياة القبلية .. وان فكرة الحدود قائمة تبعاً لذلك على اساس المفهوم الشخصي القبلي وليس على اساس المبدأ الجغرافي –كما هو معروف في القانون الدولي .. وهكذا فإن الحدود تتغير بانتقال القبيلة او افرادها من مناطقهم الى مناطق اخرى وتدخل تلك المناطق التي انتقلوا اليها في اقليم القبيلة وتصبح تحت سيطرتها . وهذا المفهوم تأخذ به الشريعة الاسلامية حيث يقوم مبدأ الحدود فيها على اساس دار الحرب ودار السلام[١] .

وهكذا ، كان التكوين السياسي للمنطقة يتمثل بصراع القبائل لمد النفوذ ووضع حدود للكيانات السياسية في منطقة الخليج العربي .. حيث تمكن آل سعود من توسيع حدود مملكتهم التي اعلنت رسمياً عام ١٩٣٢ بعد أن عززوا قيامها بالعديد من المعاهدات والاتفاقيات مع بريطانيا ، وأهمها اتفاقية عام ١٩٢٥ التي نظمت تنقل القبائل عبر الحدود الشمالية للمملكة – بين نجد والعراق وامارة شرق الاردن ، ومكنت آل سعود من اخضاع قبائل المنطقة لحكمهم .. واتفاقية عام ١٩٢٧ التي اعترفت للسعوديين بسيطرتهم على الحجاز ونجد وملحقاتها وضم اراضي من الكويت ومن الحدود العراقية ، ولاسيما منطقة جبل شمر[٢] .

كما ان النزاع الذي نشب على منطقة (واحة البريمي) يعُد نزاعاً قبلياً اذ كان ولاء القبائل في هذه المنطقة يتوزع بين الكيانات الثلاثة عمان وامارة ابو ظبي والسعودية ، غير أن أغلب هذه القبائل ، كانت تدين بالولاء للمملكة العربية السعودية ، مثل قبائل : بني حجر ، والمناضير ، والعوامرة وآل مرة والدواسر[٣] أما قبائل التخوم فانها كانت تطالب بمرونة الحدود ليكون

---

[١] للمزيد من التفاصيل حول هذه الاشكالية ، انظر عدنان السيد حسين ، العلاقات الدولية في الاسلام ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ط/١ ٢٠٠٦ .

[٢] عبد الله فؤاد الربيعي ، قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت مابين الحربين العالميتين ١٩١٩ – ١٩٣٩ ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ١٩٩٠ ص ص ٣٥ – ٣٦ .

[٣] للاطلاع على حيثيات النزاع على واحة البريمي ، ينظر ، مفيد الزيدي، تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث والمعاصر، دار أسامة للنشر، عمان / الاردن ط/١ ٢٠٠٤ ص ص ٢٦١ – ٢٦٣

لرعاياها امتيازات القبيلة ومنح الجنسية وحق التنقل والرعي والتجارة وتسهيلات في المؤسسات الرسمية . ومثال ذلك دولة الكويت التي اعطت اعداداً كبيرة من ابناء القبائل الجنسية الكويتية[1] .

ولعل من سمات البناء القبلي ، أن علاقاته غيـــر مستقرة ، وتبعاً لذلك فانه قابل للدخول في صراعات ومنافسات قد تفضي الى نشوب نزاعات حدودية وربما صراعات ذات طابع سياسي .

اما من حيث طبيعة النظام السياسي وبنيته في منطقة الخليج العربي ، فانه يتحدد بعدد من المفاهيم ، أبرزها واكثرها أهمية هو اشكالية مفهوم الشرعية وعلاقة ذلك بالحدود السياسية لكيان الدولة وسلوكها السياسي الخارجي .. لكونه يضمن الاستمرارية لهذا النظام ويحقق له الاستقرار والبقاء .. والنظم السياسية في منطقة الخليج هي في الغالب نظم قبلية تشاركها قبائل اخرى وبدرجات متفاوتة –كما اشرنا سلفاً – .

غير ان هناك اشكالية في شرعية هذه النظم ، فمنها كيانات سياسية اعتمدت على الشرعية الدينية للسلطة ، باستقطاب الرموز الدينية – واعتماد الخطاب الديني الرسمي الذي يبقي السلطة في دائرة الشرعية بالرغم من انها خارج الفضاء الديني ولا تمت له بصلة . وهناك كيانات سياسية تأسست من خلال (مشروع ديني – سياسي) يفضي بكامل الشرعية الدينية للسلطة ذات التكوين التقليدي – في مقابل اطلاق العنان لدعوة دينية ذات عقائدية خاصة (الوهابيون في السعودية)[2].

لذلك فان التشكيل السياسي للتحالفات القبلية ، ومن ثم الكيانات السياسية هو تشكل غير مستقر، ويتطلب بصورة دائمة ، الحفاظ على توازن العلاقات الداخلية – وفي توزيع السلطة والنفوذ والموارد ، ويعني ذلك ان شرعية النظم السياسية قد تتعرض للاهتزاز ومواجهة تحديات متعددة الاشكال ، فالمملكة العربية السعودية مثلاً ، تعرضت لتحديات عدة بعضها خارجي .. الثورة الايرانية وفكرة تصدير الثورة ، وبعضها الآخر داخلي – مثل العمالة الاجنبية ، التفجر السكاني والتضخم ، وازدياد اعباء الاستحقاقات التي تفرضها علاقاتها الخاصة بالغرب ،

---

[1] عبد المالك التميمي ، القبيلة في منطقة الخليج العربي ، م س ذ ص ص ٢٢٧ – ٢٢٨ .

[2] نقلاً عن ، يوسف سليمان علوش ، مشكلات الحدود في منطقة الخليج .. ، م س ذ ، ص ٥٢ .

ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية ، وغياب الاصلاح السياسي والاقتصادي ونظام التعليم وتصاعد احتجاجات بعض القبائل والاحتجاج الديني والمذهبي (الشيعة) في المنطقة الشرقية والتهميش وسوء توزيع الثروة[1] .

وفي مثل هذه الحالات ، فان بعض النظم تعمل على تصدير ازماتها الداخلية الى الجوار –كشكل من اشكال التخفيف من حدة ازماتها السياسية في الداخل –كما كان يفعله العراق مع الكويت .. اذ يتخذ ذلك شكلاً من اشكال النزاعات الحدودية مع دول الجوار ، أو اطلاق الاتهامات جزافاً ، بأن النظم المجاورة تتدخل في الشؤون الداخلية .. أي انها تميل الى تصدير مشكلاتها الى الجوار على شكل نزاعات حدودية .. فكلما تعثرت النظم السياسية في حل مشكلاتها في الداخل ، لجأت الى اثارة قضية الحدود في الخارج .

المبحث الثالث

المحددات الدولية والتدخل الخارجي

شكلت حقبة مابعد التدخل الاستعماري الغربي في منطقة الخليج العربي بشكل خاص ، والمنطقة العربية بشكل عام ، حيزاً كبيراً لمشكلات الحدود ، والذي يعد ظاهرة تاريخية سبقت التشكيل السياسي الحديث للدولة في المنطقة ، ولعل هذا الاخير ، واحداً من بين نتائج ذلك التدخل .. والسبب في ذلك هو ان القوى الاستعمارية ، لم تأت فقط بجيوش الاحتلال بل نقلت معها ايضاً انماط التنظيم السياسي (الحداثة السياسية) ، التي كان مفهوم الدولة والحدود أحد مكوناتها – في مقابل ذلك ، كان التدخل الخارجي ، أحد عوامل النظام الاقليمي وتفاعلاته .. حيث أن الدول الكبرى كانت حاضرة وتدخلها دائم في المنطقة ، فثمة تأثيرات أو تداعيات اقليمية للتدخلات الخارجية .

فقد شكل نظام الحكم في السعودية مثلاً ، اداة بالوكالة للتوسع الاقليمي على حساب كيانات سياسية أو شبه سياسية اخرى في منطقة الخليج والجزيرة العربية ، اذ كان نزوع آل سعود

[1] انظر ، نفس المصدر ، ص ٥٢ .

للتوسع يلقى الدعم من بريطانيا كما هو الحال مع حكام الحجاز الاشراف الهاشميين من اولاد الشريف حسين بن علي[1].

لذلك ، فان صراعات الحدود في جزء كبير منها ، هي صراعات ذات طابع ايديولوجي في فرض توسع كيانات سياسية بعينها .. ويمكن ان ينسحب ذلك على الكثير من مشكلات الحدود القائمة والمحتملة .

واذا كان النظام الدولي يشكل في مفهومه / شبكة العلاقات أو التفاعلات التعاونية منها والصراعية فيما بين أعضاء المجتمع الدولي على المستويين العالمي والاقليمي وفقاً لمنظومة قيم معينة ، كما يذهب العديد من المختصين بعلم العلاقات الدولية[2] فان النظام الدولي الجديد في تجلياته وتداعياته الحاضرة ، هو اقرب الى الفوضى الدولية منها الى النظام أو المنظومة ، اذ تشكل البيئة الدولية في ظل هذا النظام الاطار الاوسع لتحديد مشكلات الحدود موضوع الدراسة — كما أن تحديد الاتجاهات العامة للنظام الدولي يمكن ان يساهم في توضيح تأثيره على مشكلات الحدود في المنطقة موضوع الدراسة .

ويمكن اجمال الجدل القائم حول النظام العالمي بالآتي[3]:

١. نظام القطبية ، والأمر يتعلق بكون النظام العالمي الراهن هو : احادي القطبية بالمعنى السياسي والعسكري ، ومتعدد الاقطاب — بالمعنى الاقتصادي والثقافي .. ويبدو أن هذين البعدين — الاحادي والتعددي — محل جدل لاينتهي ، غير ان اتجاهات العولمة تؤثر في تعميم نمطية عامة للنظام العالمي وتأثيره في النظم الاقليمية ووحداتها السياسية (الدول) .

[1] للتفصيل ، انظر، بنواميشان ، ابن سعود .. ولادة مملكة ، تعريب رمضان لاوند ، دار اسود للنشر – بلا تاريخ – بيروت ص ص ٣٧١–٣٧٣

[2] علي الدين هلال ، النظام الدولي الجديد .. الواقع واحتمالات المستقبل ، مجلة عالم الفكر ، العددان ٣–٤ آذار / نيسان ١٩٩٥ ص ١٠ .

[3] يوسف سليمان علوش ، مشكلات الحدود في الخليج ، م . س ، ص ص ٦١ – ٦٢ .

٢. ان من مظاهر النظام العالمي الراهن ، اتجاهاً يتمحور حول " قوننة " التفاعلات الدولية ، والاتفاقيات العالمية مثل التجارة الحرة وقوانين البحار والانهار وحق تقرير المصير والتدخل الانساني في المنازعات الدولية والاقليمية .
٣. ومن تأثيرات العولمة ، انها اختزلت المسافات الجغرافية والزمنية وأصبح العالم اكثر تفاعلاً ، ومن ثم اكثر تدخلاً – وتدخلاً متبادلاً .
٤. من أهم قواعد النظام الدولي الراهن ، أن القوى الكبرى انتجت عدداً كبيراً من القواعد القانونية والاتفاقيات ، كما انها شرعنت نظماً وانماط تفاعل حين وضعت سقوفاً للنزاعات الدولية مثلما وضعت اشتراطات علنية وضمنية لحل النزاعات أو للتقارب – أو الاعتماد المتبادل ، اذ تشكل النزاعات الحدودية والصراعات البيئية ، واحدة من القضايا التي تأثرت الى حد كبير بالطبيعة العامة للنظام العالمي الراهن .

ويمكن اجمال تأثير المحددات الدولية لمشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي في مدخلين أساسيين هما : مدخل الجغرافية السياسية ومدخل القوة أو توازن القوى[1] .

أما الأول ، فيختص بتأثير النظام العالمي بطبيعة الجغرافية ومعنى الحدود ومسافات الجغرافية وقواعد ضبط الأمن والنقل والاتصالات وكل هذه الابعاد لها أهمية اقليمية ودولية ، ومن ثم فإن نزاعات الحدود مثلاً ، في منطقة الخليج العربي ، تشكل مصدر تهديد للنقل والمواصلات ، فضلاً عن نظام تسويق المنتجات النفطية وبعض طرق التجارة العالمية .. والكثير من نزاعات المنطقة يأخذ بالاعتبار تأثير وتأثر النظام العالمي .

وأما الثاني ، فيختص بـ (ميزان القوى) الذي يمثل المحرك الأساس للسياسات ، وضبط النزاعات الحدودية على سبيل المثال ، اذ يشكل عامل القوة الهدف الرئيس للسياسات الخارجية للدول ، سواء في ميادين الصراع المباشرة (مشكلات الحدود) أو في التحالفات ذات الطابع الاقليمي والدولي .. وتعمل الدول على تأمين مصالحها من خلال السعي للحصول على اسباب القوة – والتي قد تتطلب الدخول في تحالفات اقليمية ودولية . ويعد ذلك السلوك ، واحداً من محددات السياسات الخارجية في منطقة الخليج ، اذ لايمكن الاقدام على تحريك نزاع حدودي دون

[1] نفس المصدر ص ٦٢ .

مراعاة هذا الجانب ، وخاصة ما يرتبط بدور القوى الكبرى لجهة الدعم السياسي أو العسكري .. وقد تكون مشكلات الحدود – أو بعضها ، ذريعة لاظهار القوة .

وكل هذه التجليات معروفة في المنطقة ، على أن القوى الكبرى هي التي بأمكانها أن تحدد – هرمية وتوازن القوى في المنطقة – مثلما تضع السقوف لصراعات القوة ونزاعات الحدود ، مما يشكل قيداً على العلاقات الدولية السلمية أو التحالفية .

أما نظام أو مبدأ الاعتماد المتبادل (التبعية أو التخادم) في النظام العالمي ، فأنه يفرض على السياسات في المنطقة ، أن تميل اما الى نزاعات حدودية أو الى تحقيق تسويات ، ولكنه قلما يقرر تحريك أو تفجير تلك النزاعات خاصة مع السقوف التي يفرضها النظام العالمي والقوى الكبرى على ارادة الاطراف المتنازعة . ذلك لأن في منطقة الخليج اطرافاً قد تنظر الى موضوع الحدود بامتعاض، غير انها تشعر بعدم قدرتها على اتخاذ موقف أو تدبير عسكري ، ومن ثم تقرر تأجيل الموضوع[1] .

وهنا يمكن الاشارة الى أن تفاوت القوى في منطقة الخليج العربي ، بوجود هرمية اقليمية ، وقطب كبير مثل السعودية ربما يضبط بشكل أو بآخر فواعل تلك النزاعات ، غير ان ذلك قد يتعرض لاختلالات نسبية من قبل اطراف خليجية واقليمية ، على الرغم من دعم النظام العالمي وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية – لأولويات الاستقرار الاقليمي بأعتبار ان الهرمية هي هرمية نظام القوة.

الخاتمة :

سعت هذه الدراسة الى تقصي بواعث وتداعيات مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي في جوانبها التأريخية والاقتصادية ، والاجتماعية والعسكرية ، في بعديها السياسي والقانوني ومحدداتها الداخلية والخارجية وطبيعة النظام السياسي لكل من دولها وكياناتها السياسية ، وتناول الاشكالية التي تتعلق بمفهوم الشرعية وعلاقة ذلك بالحدود السياسية لكيان الدولة في هذه المنطقة وسلوكها السياسي الخارجي ومحددات هذا السلوك ، وتم التركيز على المحددات التي تفرضها البيئة الداخلية ، ومحددات النظام الدولي وآثار التدخل الخارجي ، هذا الاخير الذي لعب دوراً كبيراً في

[1] نقلاً عن / نفس المصدر ص ٦٥ .

صناعة القرار في السياسة الخارجية لتلك الدول الخاص بمشكلات الحدود . اذ تناولـــت الدراسة بعدين رئيسيين لمشكلات الحدود في المنطقة ، اولهما داخلي يرتبط بوجود الدولة ونشأتها ، والثاني خارجي يرتبط بالنظام العالمي وطبيعة ودرجة اختراقه للنظم السياسية الحاكمة في الاقليم .

ان العديد من مشكلات الحدود في منطقة الخليج ، نشأ نتيجة تلاقي عدد من العوامل وفي مختلف المستويات المذكورة ، وقد تم تسوية أو تثبيت أو تسكين العديد من هذه المشكلات ، ومنها ما يخص طبيعة النظام السياسي أو طبيعة ومستوى الاختراق الخارجي للمنطقة ، وقسم آخر تم تسويته اما بالمفاوضات المباشرة واما بإحالته الى محكمة العدل الدولية .. كما حصل بين المملكة العربية السعودية وقطر في الحالة الاولى ، وبين الأخيرة والبحرين في الحالة الثانية . مما يغدو بالامكان القول ، بأن كل مشكلات الحدود في منطقة الخليج يمكن الوصول بشكل أو بآخر الى تسويتها ، الا مشكلة الحدود بين العراق والكويت – تلك المشكلة التي شهدت تغيرات وتوترات شتى خلال العقود الماضية وبعضها لايزال موضع سجال وجدل ونزاع وتوتر مفتوح على احتمالات عديدة في المستقبل . وكذا الحال بالنسبة للنزاع القائم بين الامارات العربية المتحدة وايران على أحقية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى .

Border problems In Arab Gulf Region The Legal Framewark And The Political Aspect

Instructor :
Ali M . Hussein Al a,amiry

Abstract

This research seeks to find out the consequences of the political and legal problems of the borders of the arab gulf region , and their internal and external determinations itdeais with the nature of the ruling political systems , the concept of legitimacy and their relation with the political borders for the states of the region and the foreign political behaviour .

Therefore , the research focuses on two major dimensions , the first is the internal which is related to the exsistance of the state and its establish mena while the second is external which is related to the global system . and its ability to interefere in these political systems . the latter dimension plays a great role in making decisions of its foreign policy as the disputes on borders gain certain siginificance according to the regional and international interests